الأمم المتحدة E

Distr.
GENERAL

E/1995/67
25 May 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥
جنيف، ٢٦ حزيران/يونيه - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥
البند ٩ (ج) من جدول الأعمال الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق: التعاون المتعدد القطاعات بشأن التبغ أو الصحة

التقدم المحرز في تنفيذ التعاون المتعدد القطاعات بشأن التبغ أو الصحة

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- معلومات أساسية	١-٣	٣
ثانيا	- أعمال المتابعة المتصلة بتنفيذ قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٣/٧٩ و ١٩٩٤/٤٧	٤-٧٠	٤
	ألف - موجز الرسائل المتبادلة والاتصالات المباشرة مع هيئات لجنة التنسيق الإدارية ومنظماتها وهيئات منظومة الأمم المتحدة	٦-٢٠	٤
	باء - موجز الرسائل المتبادلة والاتصالات المباشرة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى	٢١-٢٤	٩
	جيم - موجز الرسائل المتبادلة والاتصالات المباشرة مع المنظمات غير الحكومية	٢٥-٣٩	١٠
	دال - الاتصالات مع الدول الأعضاء	٤٠-٦٦	١٣
	هاء - الردود الأخرى من الهيئات الحكومية	٦٧-٧٠	٢١

* E/95/100.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ثالثا - حالة التنفيذ والاستنتاجات	٧١-٧٩	٢٢

المرفقات

الأول - قائمة بالمنظمات والهيئات التي تم الاتصال بها ٢٦

الثاني - استراتيجية دولية لمكافحة التبغ ٢٨

أولا - معلومات أساسية

١ - اضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنظر الموضوعي في مشاكل التبغ أو الصحة لأول مرة في عام ١٩٩٣. وقد طلب المجلس، بقراره ٧٩/١٩٩٣، إلى الأمين العام أن يلتمس التعاون الكامل لمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، فضلا عن غيرها من المنظمات الدولية، بحسب مقتضى الحال، للمساهمة في التنفيذ الناجح لاستراتيجيات شاملة فعالة من خلال التعاون المتعدد القطاعات فيما بين الوكالات الدولية. وطلب أيضا إلى الأمين العام أن ينشئ "مركز تنسيق" في إطار المؤسسات القائمة لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك لتنسيق التعاون المتعدد القطاعات بشأن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لإنتاج التبغ واستهلاكه، مع إيلاء اعتبار خاص للعواقب الصحية الخطيرة المترتبة على استعمال التبغ. وارتأى المجلس أن يستهدف التعاون المتعدد القطاعات، الذي يتم تنسيقه من خلال مركز التنسيق التابع لمنظومة الأمم المتحدة، تقديم المشورة العملية والمساعدة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، حول الكيفية التي يمكنها بها تنفيذ أو تعزيز الاستراتيجيات الوطنية الشاملة لمكافحة التبغ. كذلك طلب المجلس إلى الأمين العام أن يكفل قيام كل وكالة مساهمة، بالتشاور مع الدول الأعضاء المعنية ومع مركز التنسيق، بوضع خطط عمل فردية تحدد فيها مواعيد نهائية بشأن التبغ أو الصحة وتؤدي إلى التخفيف السريع من عبء الأمراض والوفيات الناجمة عن تفشي وباء التبغ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأية تكيفات اقتصادية يمكن أن تنشأ عن انخفاض الطلب على المنتجات التبغية.

٢ - وبالنظر إلى الولاية المسندة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في مجال السلع الأساسية، وإلى الحاجة إلى النظر في التكيفات الاقتصادية التي قد تحتاج البلدان إلى إجرائها في معرض أعمال المتابعة لقرار المجلس ٧٩/١٩٩٣، فقد تم تعيين مركز تنسيق في إطار الأونكتاد للاضطلاع بتنفيذ القرار. وفي نهاية عام ١٩٩٣، دخل مركز التنسيق حيز العمل فأرسل إلى جميع الهيئات الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية والمشاركين فيها رسائل التمس فيها تعاونهم التام في الإسهام باستراتيجيات شاملة في مجال التبغ أو الصحة من خلال التعاون المتعدد القطاعات فيما بينهم. وأعقب ذلك إرسال رسائل إلى المنظمات ذات الصلة منها ٣١ منظمة حكومية دولية و ٢١ منظمة غير حكومية، وكذلك إلى ١٤٠ من الدول الأعضاء. وعرض الأمين العام نتائج هذه المشاورات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤.

٣ - وبعد أن نظر المجلس في تقرير الأمين العام (E/1994/83)، اتخذ قراره ٤٧/١٩٩٤، وفيه أثنى على الأمين العام لمسارعته إلى العمل على إنشاء مركز التنسيق من أجل تنسيق التعاون المتعدد القطاعات بشأن التبغ أو الصحة، وطلب إلى الأمين العام أن يكفل معالجة مركز التنسيق التابع لمنظومة الأمم المتحدة على نحو فعال جميع القضايا المطروحة في قراره السابق، بما في ذلك التماس التبرعات التقنية والمالية بالإضافة إلى المتوفر من الموارد لدعم إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية المقترحة لدى طلب ذلك؛ كما طلب إلى الأمين العام مواصلة عملية التشاور مع المنظمات الدولية والدول الأعضاء بقصد وضع خطط العمل الوطنية، لدى طلب ذلك، تنفيذا لأهداف التبغ أو الصحة الواردة في قرار المجلس ٧٩/١٩٩٣، مع إيلاء اعتبار

خاص للجوانب الاقتصادية والاجتماعية لإنتاج التبغ واستهلاكه وللعواقب الصحية الخطيرة المترتبة على استعمال التبغ. وأخيرا، طلب المجلس إلى الأمين العام تنسيق تنفيذ قرار جمعية الصحة العالمية ج ع ص - ٤٦ - ٨.

ثانيا - أعمال المتابعة المتصلة بتنفيذ قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٣/٧٩ و ١٩٩٤/٤٧

٤ - عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٩٩٤/٤٧، أرسل مركز التنسيق إلى ١٣٩ دولة من الدول الأعضاء الممثلة في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في جنيف رسائل زودها فيها بالمعلومات عن آخر ما قرره المجلس في هذا المجال ودعاها إلى موافاته بتعليقاتها واقتراحاتها بشأن الأنشطة المتوخاة في كلا القرارين. وفي حالة البلدان المانحة التقليدية، تضمن ذلك إشارة إلى الفقرتين ٢ و ٣ من قرار المجلس ١٩٩٤/٤٧ بشأن دعم إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية المذكورة في كلا القرارين. وقد استثارت هذه العملية عددا كبيرا من الردود من الحكومات. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ مركز التنسيق اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ يرسل إلى جميع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة رسائل مصحوبة بقراري المجلس والتقرير الأول للأمين العام دعاها فيها أيضا إلى موافاته بتعليقاتها ومساهماتها ذات الصلة بأحكام هذين القرارين، ولاسيما فيما يتعلق بالفقرتين ٢ و ٣ من قرار المجلس ١٩٩٤/٤٧.

٥ - وبالنظر إلى ما يثيره القراران من قضايا تتعلق بشؤون الصحة والتعليم والرعاية، عمد مركز التنسيق إلى توسيع نطاق الاتصالات بحيث شملت المكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية، ووزارات الصحة، واللجان الوطنية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ووزارات التربية والتعليم. وأخيرا، ورغبة في المضي إلى أبعد مدى في الاتصال بالمنظمات المعنية في العالم كله، عمد مركز التنسيق إلى الاتصال بالممثلين الإقليميين لـ "الاتحاد الدولي لمكافحة السرطان"، ومن خلالهم بمنظماتهم الوطنية الأعضاء فيه، ويبلغ عددها حوالي ٢٠٠.

ألف - موجز الرسائل المتبادلة والاتصالات المباشرة مع هيئات لجنة التنسيق الإدارية ومنظماتها وهيئات منظومة الأمم المتحدة

٦ - في المدة التي انقضت منذ اتخاذ قرار المجلس ١٩٩٤/٤٧، ضاعف مركز التنسيق تعاونه مع جميع هيئات لجنة التنسيق الإدارية ومنظماتها وهيئات منظومة الأمم المتحدة. من ذلك أنه اتصل بالبريد وبالإبراق التصويري (الفاكسميلي) وبغير ذلك من وسائل التذكير بنحو ٣٦ وكالة أو هيئة تابعة للأمم المتحدة (انظر القائمة الواردة في المرفق الأول) وتلقى ردودا أو خطط عمل فردية من ٢٠ من تلك المنظمات. وكان هناك عدد من المنظمات، هي اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومركز التجارة الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية،

وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، وجامعة الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، أبدت دعمها لأهداف القرارين، إلا أنها بينت أنها لن تكون في وضع يسمح لها بالإسهام في التنفيذ وذلك إما لأنها اعتبرت الموضوع خارج مجال اختصاصها أو لأنها تفتقر إلى الموارد التي تمكنها من تقديم المساهمات.

٧ - وفيما يلي ردود بعض المنظمات المعنية التي تصف أنشطتها الجارية أو المخططة في ميدان التبغ أو الصحة.

الأمم المتحدة

٨ - منذ أوائل الثمانينات، تفرض الأمم المتحدة قيودا على التدخين في غرف الاجتماع والمكاتب في مقر الأمم المتحدة. وتشتمل تلك القيود على طائفة من التدابير من بينها: (أ) الحظر التام للتدخين في غرف الاجتماع الصغيرة، وفي مناطق العمل المشتركة بين عدة أشخاص (إلا إذا كان كل الذين يشغلونها مدخنين)، وفي مناطق أخرى محصورة يستخدمها الموظفون على فترات من بينها دورات المياه؛ (ب) التشجيع على عدم التدخين في غرف الاجتماع الكبيرة وقاعات اجتماع المجالس؛ (ج) تقييد التدخين في الكافتيريات الرئيسية الثلاث بقصره على ٣٠ في المائة من مناطق تناول الطعام.

٩ - وبالنظر إلى عدم مراعاة هذه القيود المحدودة بانتظام، وإلى إخفاق سياسة التدخين للمنظمة بالتالي في الوفاء بما توقعته من توفير بيئة عمل صحية خالية من دخان التبغ، وإلى زيادة الوعي بمخاطر التدخين، تقوم الأمم المتحدة في الوقت الحاضر بإعداد أحكام جديدة بشأن تدخين التبغ تزمع تنفيذها في وقت لاحق من هذا العام، وذلك اعتبارا من ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وستؤدي هذه الأحكام الجديدة إلى زيادة ما في جميع مباني الأمم المتحدة في المقر من الأماكن التي سيحظر فيها التدخين، والحد من الأماكن التي سيسمح فيها بالتدخين. وبموجب هذه السياسة، سيكون التدخين محظورا في جميع الردهات، والأماكن المكشوفة، والمكاتب الفردية، والكافتيريات بما فيها مقهى الموظفين، وفي الممرات، وآبار السلالم، والمصاعد، ودورات المياه، وكذلك في مناطق الزوار وغيرها من المناطق العامة في جميع مباني الأمم المتحدة في المقر. وسيتوقف بيع المنتجات التبغية في أمكنة عمل الأمم المتحدة. غير أنه سيسمح بالتدخين في بعض الأمكنة الصغيرة وفيما لا يزيد في العادة عن ٣٠ في المائة من مطعم الوفود، وصالة الوفود، وصالة الموظفين في ردهة مبنى الأمانة العامة، وصالة الموظفين في المبنى الكائن في DC-I. وبالإضافة إلى ذلك، تزمع شعبة الخدمات الطبية ومساعدة الموظفين توفير الدعم للموظفين والمندوبين الذين يودون الإقلاع عن التدخين. والمقصود بهذه السياسة الجديدة تمكين المنظمة من أن تتيح لموظفيها بيئة عمل صحية خالية من التلوث بدخان التبغ البيئي.

١٠ - ومنذ نقل "مركز الشركات عبر الوطنية" السابق إلى الأونكتاد في عام ١٩٩٤، اقتُرح أن تضطلع شعبة الأونكتاد الجديدة المسماة "شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار" بدراسة عن الدور الذي تقوم به شركات التبغ المتعددة الجنسيات في التوسع العالمي لنطاق استهلاك التبغ، ولاسيما في البلدان النامية

والبلدان المارة في مرحلة الانتقال الاقتصادي. وستنظر أمانة الأونكتاد في مثل هذا الطلب رهنا بتوفر الموارد المتطلبة.

١١ - وواصلت الشعبة الإحصائية في "إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات" بالأمانة العامة للأمم المتحدة ما عملت على إعداده من أنشطة في السنوات السابقة في قطاع التبغ أو الصحة. وركز تعاونها الوثيق المستمر مع منظمة الصحة العالمية على تجميع ونشر الإحصاءات عن إنتاج التبغ واستهلاكه وتجارته، وعن مدى انتشار التدخين. وتنشر البيانات عن هذه المسألة في "الحولية الإحصائية"، وفي "الخلاصة الوافية للإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية"، وفي "حولية الإحصاءات الصناعيـــة". وستبقى الشعبـــة على هذه الأنشطة ولكنها لا تزمع التوسع فيها حاليا. وهي ، بوجه خاص، لا تعتبر أن من اختصاصها الإسهام في إعداد خطط العمل الوطنية لمكافحة التبغ.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١٢ - أكدت منظمة الأغذية والزراعة من جديد موقفها المبين في التقرير السابق للأمين العام (E/1994/83)، فذكرت أن الأولويات المتعددة القطاعات ستحدد على نحو يأخذ في الاعتبار أيضا المخاطر الصحية للفقر وسوء التغذية بالإضافة إلى المخاطر المتأتية من استهلاك التبغ. والمنظمة مستعدة، رهنا بتوفر الموارد المالية، للاستجابة إلى طلب أي حكومة من الحكومات الأعضاء ترغب في تقصي الخيارات المتاحة لتنويع المحاصيل للابتعاد عن إنتاج التبغ. غير أن المنظمة لاحظت أن زرع التبغ سيستمر ما استمر الطلب عليه لأنه لا يزال من أكثر المحاصيل درا للربح بين المحاصيل التي لا تتوفر بوجه عام بدائل عنها يسمح بهاالقانون، ولاسيما في المناطق الأشد جفافا من المناطق التي يزرع فيها التبغ. وقد أبرزت التجربة في مجال تنويع المحاصيل للابتعاد عن زرع الخشخاش في مناطق محددة نقاط الضعف في جهود التنويع في حالات وجود طلب قوي يحفز على نشوء مصادر توريد بديلة. وهبوط الطلب هو وحده الذي يضطر المزارعين إلى زرع محاصيل أخرى. وهذا هو ما أدى إلى الإقرار بأهمية التشجيع على عدم الاستهلاك، ولاسيما عن طريق برامج التثقيف. أما المثبطات المالية فإنها إن زادت عن مستويات معينة فقد تؤدي إلى زيادة خطر نشوء مسالك غير مباشرة بديلة لانتقال التبغ في عالم الإجرام.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

١٣ - بناء على توصية جمعية الصحة العالمية الواردة في قرارها ٤٦ - ٨، طلب المدير العام لليونسكو إلى الدائرة الطبية في اليونسكو تخطيط حملة لمكافحة التدخين بهدف الإقلال من التدخين وإنهائه في أخر الأمر داخل تلك المنظمة. وقد بدأت هذه الحملة رسميا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وهي ستختتم في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥ (المعتبر تقليديا "يوم الامتناع عن تعاطي التبغ") بإعلان أن اليونسكو ستكون في المستقبل منظمة لا تدخينية. والحملة تمتد على فترة تربو على ستة أشهر، وتترأسها الدائرة الطبية التي جهزت بما يمكنها من تقديم ما يلزم من الدعم التقني والإنساني. وبوجه خاص، تتاح المساعدات والنصائح والاستشارات الطبية والمناقشات الجماعية لكل المدخنين الذين قد يلاقون صعوبة في القيام من ذات أنفسهم بالإقلال من التدخين والإقلاع عنه في آخر الأمر في مكان العمل.

الاتحاد البريدي العالمي

١٤ - على سبيل الإسهام في تحقيق أهداف قرار جمعية الصحة العالمية ٤٦ - ٨ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/١٩٩٤، دعا المدير العام للاتحاد البريدي العالمي موظفي الاتحاد إلى عدم التدخين في المكاتب، وغرف الاجتماع، والمصاعد، والمناطق الممنوع فيها التدخين في كافتيريا ومطعم الاتحاد. ويوصى المندوبون أيضا بعدم التدخين في قاعات الاجتماع.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

١٥ - أعلنت الأونروا أن جميع مكاتبها في مقرها الكائن في فيينا هي أماكن خالية من الدخان، ثم أدخلت نظام الغرف الخالية من الدخان إلى مقرها الكائن في عمان وإلى المكاتب الميدانية. كذلك حظرت التدخين في كل الاجتماعات والمؤتمرات وداخل المستوصفات والأماكن المدرسية والخ. وقد عممت الأونروا قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٩/١٩٩٣ و ٤٧/١٩٩٤ وتقرير الأمين العام عن التبغ أو الصحة (E/1994/83) على جميع موظفيها الطبيين والمعنيين بالتثقيف الصحي في الميادين الخمسة لمنطقة عملياتها وذلك لاستخدامها في حملات مكافحة التدخين.

منظمة الصحة العالمية

١٦ - واصلت هذه المنظمة دعم البلدان في وضع برامج وطنية لمكافحة التبغ وقدمت مساعدات مباشرة إلى مكاتبها الإقليمية (لأفريقيا، وأوروبا، وغربي المحيط الهادئ). وواصل المستشارون الإقليميون في قضايا التبغ أو الصحة في جميع المناطق تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تعزيز برامجهاالوطنية. وفيما يلي عدد من الأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها منظمة الصحة العالمية في مجال التبغ أو الصحة:

(أ) شاركت المنظمة في رعاية المؤتمر العالمي التاسع المعني بالتبغ أو الصحة، الذي انعقد في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛

(ب) جرى تعيين مركزين متعاونين بشأن التبغ أو الصحة: '١' قسم مكافحة السرطان وعلم الأوبئة في مركز سكلودوفسكا - كوري للسرطان ومعهد علم الأورام في وارسو، بولندا؛ '٢' وحدة خدمات الاختبارات السريرية ووحدة الدراسات العلمية الوبائية في جامعة أكسفورد، أكسفورد، المملكة المتحدة؛

(ج) احتفل بـ "اليوم العالمي للامتناع عن تعاطي التبغ" في جميع الدول الأعضاء وكان موضوعه "وسائط الإعلام والتبغ: توصيل الرسالة الصحية"؛

(د) أجريت بحوث حول اقتصاديات التبغ، واستخدمت نتائجها في إعداد مجموعة المواد الاستشارية ومجموعة المواد الصحفية لأغراض "اليوم العالمي للامتناع عن تعاطي التبغ، ١٩٩٥"؛

(هـ) دأبت منظمة الصحة العالمية على أن تجمع بصورة منهجية من كل الدول الأعضاء بيانات عن إنتاج التبغ واستهلاكه وتجارته، وعن انتشار استعمال التبغ والآثار الصحية لاستعماله، وعن الأنشطة الوطنية لمكافحة التبغ، وهي تعد أول تقرير في هذا الخصوص للنشر؛

(و) ظلت النشرة الإخبارية الفصلية التي تصدرها المنظمة بعنوان Tobacco Alert أداة ناجحة لتعزيز وعي الجمهور فيما يتعلق بقضايا التبغ أو الصحة؛

(ز) وتعمل منظمة الصحة العالمية بصورة وثيقة مع مركز التنسيق التابع للأمم المتحدة والمعني بالتعاون المتعدد القطاعات بشأن التبغ أو الصحة، ومع منظمة الطيران المدني الدولي، واللجنة الدولية للألعاب الأولمبية، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية وذلك بهدف تيسير التعاون المتعدد القطاعات بشأن برنامج التبغ أو الصحة لمنظمة الصحة العالمية.

البنك الدولي

١٧ - تعاون البنك الدولي مع منظمة الصحة العالمية في وضع برنامج لمكافحة التبغ. واعتمد سياسة جديدة بشأن التبغ يمكن إيجازها على الوجه التالي:

(أ) تشجع أنشطة البنك الدولي في قطاع الصحة على عدم استعمال التبغ؛

(ب) لا يمنح البنك الدولي القروض بصورة مباشرة لأغراض إنتاج التبغ وتحضيره وتسويقه ولا يوظف استثمارات أو يضمن استثمارات أو قروض لتلك الأغراض. غير أنه يأخذ في الاعتبار حالة بضعة بلدان تعتمد على التبغ كمصدر للدخل وإيراداتها من العملة الأجنبية؛

(ج) لا يمنح البنك الدولي القروض بصورة غير مباشرة لأغراض أنشطة إنتاج التبغ؛

(د) يقدم البنك الدولي مساهماته في أنشطة مكافحة التبغ على المستويين الدولي والوطني.

١٨ - وعلى المستوى القطري، يقدم البنك الدولي دعمه لأنشطة مكافحة التبغ عن طريق عناصر فرعية (كثيرا ما تكون مرتبطة بأهداف أوسع في مجال الصحة العامة) من عناصر الإقراض القطري. وبالنظر إلى اتجاه مشاريع البنك إلى أن تكون كبيرة ومعقدة، فقد تنطمس معالم جهوده الرامية إلى مكافحة التبغ. ومع هذا فإن تلك الجهود ملحوظة. مثال ذلك أن بعض المشاريع الأخيرة التي تتضمن عناصر من عناصر مكافحة التبغ في إطار تعزيز الصحة العامة أو التدريب أو غير ذلك من الأنشطة تشمل المشاريع المضطلع بها في هنغاريا وإيستونيا وبولندا ورومانيا والصين. فهناك عناصر فرعية في هذه المشاريع تدعم التخطيط الاستراتيجي وصوغ السياسات في مجال الصحة العامة، ووضع استراتيجية وطنية بشأن السرطان، وإجراء البحوث، وجمع البيانات العلمية الوبائية، والاضطلاع ببرنامج تجريبي للأمراض المزمنة لدى الكبار فضلا عن

../..

الإعداد المباشر لبرامج وحملات لمكافحة التدخين. كذلك تتضمن جهود البنك الدولي المحددة بالبلدان أعمالا قطاعية، الأمر الذي يمكن أن يرسي الأساس لحوار في مجال السياسة العامة بشأن صحة الكبار والسلوك المنطوي على مخاطر، فيسهم بذلك في إيجاد استراتيجية لمكافحة التدخين وإدراج عنصر يتعلق بها في مشروع ما من مشاريع البنك. وفي الصين والبرازيل وشيلي أمثلة رائعة للأعمال القطاعية المتصلة بصحة الكبار والتدخين.

١٩ - أما على الصعيد الدولي، فإن البنك الدولي يحافظ على الاتصال مع الوكالات المانحة، ويشارك في الاجتماعات وحلقات العمل الدولية، كما أنه أجرى بحوثا تتعلق بالسياسة العامة. وقد دلت النتائج التي أسفرت عنها بحوثه على أن سوق التبغ العالمية تولد خسارة اقتصادية صافية سنوية تقوّم ببلايين عديدة من الدولارات. وتقرير البنك المعنون "تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٣: الاستثمار في الصحة البشرية" يؤكد على التدخلات الرامية إلى مكافحة التبغ باعتبارها عنصرا أساسيا من أية مجموعة من الخدمات الصحية تتسم بفعالية الكلفة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

٢٠ - أعدت "شعبة السلع الأساسية" في الأونكتاد دراسة عنوانها "الدور الاقتصادي لإنتاج التبغ وتصديره في البلدان المعتمدة على التبغ بوصفه مصدرا رئيسيا للدخل". وتستعرض هذه الدراسة إنتاج التبغ وتصديره والإيرادات المتأتية من تصديره في بعض البلدان كما تحدد البلدان النامية التي تعتمد على التبغ بوصفه مصدرا رئيسيا للدخل. وبعد ذلك تحلل الدور الاقتصادي لإنتاج وتصنيع التبغ في تلك البلدان النامية، وتقارن عائدات التبغ بعائدات المحاصيل البديلة، وتبحث الاتكال على التبغ في هذا السياق. وأخيرا، تعرض الدراسة بعض الاستنتاجات والتوصيات، مع الإشارة إلى الحاجة إلى إجراء الكثير من الدراسات والاضطلاع بكثير من الجهود الإنمائية الأخرى بشأن بدائل إنتاج التبغ والتجارة به. ولدى إعداد الدراسة، جرت استشارة البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية فضلا عن استشارة الرابطة الدولية لزارعي التبغ، وهي منظمة غير حكومية أنشئت لتعزيز وتنمية المصالح المشتركة لمنظمات زارعي التبغ في العالم كله.

باء - موجز الرسائل المتبادلة والاتصالات المباشرة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

٢١ - بالإضافة إلى المراسلات والاتصالات مع منظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة المذكورة أعلاه، واصل مركز التنسيق وعمّق اتصالاته مع المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة التي اتصل بها خلال السنة الأولى من أنشطته. من ذلك أنه اتصل بريديا وبالإبراق التصويري والرسائل التذكيرية بجميع المنظمات الحكومية الدولية الثلاثين المذكورة في التقرير السابق للأمين العام (E/1994/83)، طالبا إليها موافاته بمعلومات مستكملة عن أنشطتها المتعلقة بتنفيذ قراري المجلس ١٩٩٣/٧٩ و ١٩٩٤/٤. وبوجه عام، أكدت المنظمات المعنية من جديد دعمها القوي لأعمال مركز التنسيق، ولاحظت بكثير من الاهتمام الإجراءات التي اتخذها

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما أكدت أحكام مساهماتها الواردة تفاصيلها في التقرير السابق للأمين العام. والمساهمات الإضافية التالية جديرة بالاهتمام الخاص.

٢٢ - أبلغ "المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا" أنه منذ بدء أنشطته في عام ١٩٧٥ لم يشارك في تمويل أي مشروع له صلة بالتبغ وأن سياسته الإقراضية تقوم على تشجيع مشاريع الأمن الغذائي في القطاع الزراعي والمشاريع التي تتجه إلى تحسين حياة السكان اقتصاديا واجتماعيا. وجاء في رد المصرف أنه "من الواضح إذن أن المصرف لا يمكنه التدخل إلا في تمويل المشاريع المنتجة وأنه لا علاقة له بإنتاج التبغ أو تقنين استهلاكه".

٢٣ - وتواصل "لجنة الجماعات الأوروبية" تنفيذ برنامجها المسمى "أوروبا تكافح السرطان" كما ورد وصف ذلك في التقرير الأول للأمين العام (E/1994/83). وبالإضافة إلى ذلك، أشارت اللجنة إلى أن الاستنتاج الوارد في ذلك التقرير والقائل بوجوب "معالجة جانب الإنتاج وجانب الاستهلاك في هذه القضية في نفس الوقت" روعي إلى حد ما في النهج الذي اتبعه الاتحاد الأوروبي في هذا الخصوص. وعلى هذا نجد في عام ١٩٩٢، مثلا، أن مجلس الاتحاد الأوروبي أنشأ صندوقا للمعلومات والبحوث المتعلقة بالتبغ. ويتألف هذا الصندوق من نسبة قصوى قدرها ١ في المائة من المدفوعات المسلمة إلى منتجي التبغ ستستعمل لما يلي: (أ) تحسين معرفة الجمهور، ولاسيما الشباب منهم، بالآثار الضارة لاستعمال التبغ بأي شكل من الأشكال والفرص المتاحة لمنعها عن طريق توفير المعلومات الصحية والتثقيف؛ (ب) توجيه إنتاج التبغ إلى أقل ضروبه ونوعياته ومنتجاته ضررا، ولاسيما باتباع الطرق المناسبة للغرس والتجفيف والممارسات التي تقيد من استعمال المنتجات الصحية الخاصة بالنباتات، وإدخال زراعة ضروب جديدة. وسيكون الصندوق مكملا لوجوه الإنفاق الأخرى القائمة في إطار برنامج "أوروبا تكافح السرطان" وبرامج البحوث الطبية. أما فيما يتعلق بالحد من الاستهلاك، فإن مجلس الاتحاد الأوروبي سبق أن اتخذ قرارات بشأن التدخين في الأماكن العامة، في حين أن اللجنة اقترحت إصدار توجيه بشأن إعلانات التبغ هو الآن محل دراسة مؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى.

٢٤ - وعقدت "منظمة الوحدة الأفريقية" في عام ١٩٩٤ اجتماعا استشاريا مشتركا بين الوكالات بحث مسألة التبغ أو الصحة. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، عقدت المنظمة مؤتمر وزراء الصحة الأفريقيين الذي أدرج أيضا بندا عن التبغ أو الصحة للنظر فيه.

جيم - موجز الرسائل المتبادلة والاتصالات المباشرة مع المنظمات غير الحكومية

٢٥ - وواصل مركز التنسيق العمل مع المنظمات غير الحكومية التي اتصل بها خلال السنة الأولى من أنشطته. وبالإضافة إلى ذلك، كتب إلى ١٥ منظمة أخرى من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويرد أدناه سرد موجز لبعض ردودها.

٢٦ - "المؤتمر العالمي التاسع المعني بالتبغ أو الصحة": برعاية منظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي لمكافحة السرطان، والاتحاد الدولي لمكافحة التدرن وأمراض الرئة، والجمعية والاتحاد الدوليان لطب القلب، والاتحاد الدولي لتعزيز الصحة والتثقيف الصحي، والمنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين، وعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، اجتمع ما يقرب من ٢ ٠٠٠ من المشاركين في باريس من ١٠ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في المؤتمر العالمي التاسع المعني بالتبغ أو الصحة. وقد نظر المؤتمر في جدول أعمال بالغ الشمول تناول كل جوانب مشكلة التبغ أو الصحة. واتخذ المؤتمر في جلسته الختامية قرارا نص، في جملة أمور، على التوصية بـ "استراتيجية دولية لمكافحة التبغ" (انظر المرفق الثاني). كما اتخذ قرارا آخر دعا فيه منظمة الصحة العالمية إلى بدء الإجراءات الرامية إلى إعداد اتفاقية دولية بشأن مكافحة التبغ لاعتمادها من قبل الأمم المتحدة. وقبل المؤتمر العالمي التاسع أيضا دعوة حكومة الصين إلى عقد المؤتمر العالمي العاشر المعني بالتبغ أو الصحة في بيجين في عام ١٩٩٧. وقد نظر المجلس التنفيذ لمنظمة الصحة العالمية في هذا الاقتراح في دورته الخامسة والتسعين، وأحال مشروع قرار بشأن الموضوع إلى الدورة الثامنة والأربعين لجمعية الصحة العالمية (أيار/مايو ١٩٩٥).

٢٧ - وأبلغت "هيئة التشاور الآسيوية المعنية بمكافحة التبغ" مركز التنسيق بدورها كمنظمة تنسيقية لتيسير التشارك في المعلومات والتجربة والخبرة الفنية بشأن مكافحة التبغ فيما بين البلدان الواقعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن أهم شواغل هيئة التشاور هذه هو الوقوف في وجه شركات التبغ عبر الوطنية في البلدان النامية. وقد تراكمت لدى هذه المنظمة خبرة واسعة النطاق في العمل مع الحكومات والمنظمات الصحية الوطنية في آسيا فضلا عن وضع سياسات وقوانين شاملة لمكافحة التبغ ولاسيما في اندونيسيا، وتايلند، وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، وسنغافورة، والصين، والفلبين، وفييت نام، ومنغوليا، وهونغ كونغ، واليابان. وتعمل هيئة التشاور بالتعاون الوثيقة مع منظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي لمكافحة السرطان، والبنك الدولي فضلا عن وزارات الصحة والمنظمات غير الحكومية في كل من البلدان المعنية.

٢٨ - و "الرابطة الأفريقية للتثقيف من أجل التنمية" على استعداد، رهنا بتوفر الموارد المالية، لتنظيم حلقات دراسية وطنية وإقليمية لزيادة وعي الجماعات السكانية بموضوع التبغ أو الصحة. ونشرتها المسماة "الأسرة والتنمية" متاحة لنشر المقالات عن مكافحة التبغ.

٢٩ - وزادت "الرابطة الطبية الأوروبية المعنية بالتدخين أو الصحة" من حجم شبكة الأطباء وموظفي الصحة المنتمين إليها ويبلغ عدد أعضائها العاملين الآن ٦٢٠. وهناك ثمانية وعشرون بلدا أوروبيا ممثلا في هذه الرابطة. وقد أوفدت في عام ١٩٩٤ بعثات تثقيفية إلى اسبانيا وإيطاليا وتركيا ورومانيا. واضطلع الكثيرون من أعضائها بدراسات عن آثار التدخين في بلدانهم ونشرت نتائج بعض تلك الدراسات في "الرسالة الإخبارية" للرابطة التي تصدر بصورة دورية. وتواصل الرابطة العمل بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية، والاتحاد الفرنسي لطب القلب، والاتحاد الدولي لإخصائيي صحة الأسنان، ومعهد الدراسات المتعلقة بالتبغ، والجمعية الأوروبية المعنية بالجهاز التنفسي.

٣٠ - ويشجع "المجلس الدولي للمرأة اليهودية" الجمعيات المنتسبة إليه على دعم برامج بحوث ووقاية وعلاج وتأهيل وتثقيف فيما يتعلق بمشاكل إساءة استعمال وإدمان المخدرات والكحول والتبغ.

٣١ - وتهدف "الشبكات الدولية لإتاحة المستشفيات الخالية من الدخان" إلى دعم اتخاذ الإجراءات في العالم كله للتشجيع على إيجاد أمكنة لتقديم الخدمات الصحية خالية من الدخان. ولهذه الغاية، تمثل الشبكة فيما يقرب من كل المؤتمرات الدولية الرئيسية المعنية بالتدخين والصحة بغية: (أ) نشر مفهوم أمكنة الرعاية الصحية الخالية من الدخان؛ (ب) ودراسة انتشار التدخين بين الأطباء ونشر مفهوم وجوب امتناع العاملين المهنيين في المجال الصحي عن التدخين؛ (ج) وتشجيع أنشطة إنهاء التدخين في مراكز الرعاية الصحية. وتعنى الشبكة بحفظ الاتصال مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في أنشطة منع التدخين، ومن بين تلك المنظمات الاتحاد الدولي لمكافحة التدرن وأمراض الرئة، والاتحاد الدولي لمكافحة السرطان، والمجلس الدولي المعني بالكحول والإدمان، والجمعية والاتحاد الدوليان لطب القلب، والرابطة الطبية الأوروبية المعنية بالتدخين أو الصحة، واللجنة الدولية لمنع إدمان الكحول والاتكال على المخدرات.

٣٢ - ويقوم "الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر" حاليا بتعزيز برنامجه في مجال التبغ أو الصحة.

٣٣ - وتعارض "اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية" أي إعلان خلال الألعاب الأولمبية. كما لا يسمح بالتدخين في اجتماعات اللجنة. وتخصص اللجنة المنظمة للألعاب الأولمبية مناطق خالية من التدخين، ولن يسمح بالتدخين في أماكن الألعاب الأولمبية خلال ألعاب الذكرى المئوية التي ستقام في أتلانتا في عام ١٩٩٦.

٣٤ - ونظم "الاتحاد الدولي لمكافحة السرطان" أو شارك في الاجتماع المتعلق باستراتيجية "الاتحاد" لمكافحة التبغ في افريقيا، واجتماعات اللجنة التنسيقية لأمريكا اللاتينية المعنية بمكافحة التدخين، والمؤتمر العالمي التاسع المعني بالتبغ أو الصحة، وحلقة العمل التي نظمها "الاتحاد" بشأن مكافحة التبغ وتقييم يوم الامتناع عن التدخين، وحلقة العمل التي نظمها "الاتحاد" في الهند للتدريب في مجال الدعوة إلى مكافحة التبغ. وتشتمل أنشطته المقبلة لعام ١٩٩٥ تنظيم عدة حلقات عمل ودورات بشأن مكافحة التبغ. وسيشارك "الاتحاد" أيضا في المؤتمر الوطني السادس المعني بالتبغ أو الصحة (غوانغدونغ، الصين) والمؤتمر الرابع المعني بالتبغ أو الصحة لآسيا والمحيط الهادئ. يضاف إلى ذلك أنه يواصل الإسهام بمقالات في "الرسالة الإخبارية" للوكالة الدولية المعنية بالتبغ أو الصحة وكذلك في "مجلة مكافحة التبغ".

٣٥ - أما "الاتحاد العالمي لرابطات الصحة العامة"، المؤلف من رابطات وطنية للصحة العامة متعددة التخصصات وتنتمي إلى بلدان مصنعة ونامية في كل أنحاء العالم، فإنه يركز في أنشطته على تعزيز الصحة الشخصية والمجتمعية بدعم إنشاء وتطوير جمعيات الصحة العامة، وتيسير تبادل المعلومات والخبرة والبحوث، كما يركز على الدعوة إلى سياسات وبرامج وممارسات تؤدي إلى تحسين الصحة العامة. والاتحاد يشغل مراكز قوية في كثير من البلدان تمكنه من إثارة قضايا التبغ أو الصحة عن طريق تثقيف الجمهور،

وإسداء المشورة التقنية، وأنشطة الترويج والدعوة، وهو على استعداد للتعاون مع مركز التنسيق في أنشطته.

٣٦ - وأبلغت "المنظمة العالمية للحركة الكشفية" إلى مركز التنسيق أن الكثير من رابطات الكشافة أعدت برامج تثقيفية للمجتمعات الخالية من التبغ. وهي تعمل على تعزيز الأنشطة الرامية إلى شحذ حساسية الرأي العام عن طريق توفير المعلومات العملية، وإنتاج الجوائز الكشافية (الشارات)، والاحتفال بـ "يوم التبغ". والجهود المذكورة أعلاه تتطلب التعزيز والتوسيع والاستدامة، ولكن ذلك يستلزم دعما تقنيا وماليا. وفي هذا الخصوص، عمد الاتحاد إلى توزيع التقرير السابق للأمين العام عن التبغ أو الصحة توزيعا واسع النطاق على المنظمات الأعضاء فيه.

٣٧ - وواصلت "المنظمة الدولية للرؤية العالمية" تزويد المستفيدين من مساعداتها بالمعلومات عن الآثار الضارة للتبغ وذلك من خلال مشاريعها البالغ عددها ٥٠٠ ٦ في كل أنحاء العالم. وهي تستهدف بوجه خاص حماية الحوامل وصغار الأطفال والكبار الشباب. وأعلنت اعتبار جميع مكاتبها وأمكنة عملها خالية من الدخان. وهذه المنظمة ترحب بمبادرة إعداد اتفاقية دولية بشأن مكافحة التبغ. وهي تواصل نشر مجلتها الرسمية التي ينتشر المشتركون فيها في العالم كله.

٣٨ - وواصلت "الوكالة الدولية المعنية بالتبغ أو الصحة" تزويد مختلف البلدان بانتظام بفيض من المعلومات عن قضايا مكافحة التبغ، ولاسيما عن طريق إصدار نشرتها الإعلامية الشهرية. وقد أعدت الوكالة تعليقات عن مدى استصواب عقد اتفاقية دولية بشأن مكافحة التبغ.

٣٩ - وأبلغ "معهد دراسات التبغ" التابع لـ "المجلس الدولي المعني بالكحول والإدمان" إلى مركز التنسيق أن تنسيق الأنشطة المتصلة بتنفيذ التعاون المتعدد القطاعات بشأن التبغ أو الصحة يجب ألا ينطلق من الموقف الذي تتخذه شتى الوكالات بل من التحليل الإجمالي للأهداف المراد بلوغها فيما يتعلق بخفض الأضرار الصحية الناشئة عن استهلاك التبغ إلى حدها الأدنى والعمل في الوقت نفسه على تحقيق المستوى الأمثل للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتصلة باستهلاك التبغ وتجارته. والمعهد على استعداد لتقديم مساهمات مستمرة في أعمال مركز التنسيق بالاستناد إلى تجارب خبراء "قسم الاتكال على التبغ" في المعهد.

دال - الاتصالات مع الدول الأعضاء

٤٠ - كما ذكر أعلاه، اتصل مركز التنسيق أول ما اتصل بالبعثات الـ ١٣٩ لدى منظمات الأمم المتحدة في جنيف وأعلمها بآخر ما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا المجال وطلب إليها موافاته بالمعلومات عن سياساتها الوطنية عملا بأهداف قراري المجلس ١٩٩٣/٧٩ و ١٩٩٤/٤٧، وتألفت الردود

أساسا من معلومات عن السياسات الوطنية لمكافحة التبغ، وهي تعنى في العادة بمسائل تهم وزارات الصحة، والداخلية، والتعليم، والرعاية، والاقتصاد، والمالية.

٤١ - ويمكن تصنيف الردود الـ ٥٥ التي وردت من الحكومات حتى الآن في الفئات العامة الثلاث التالية.

١ - البلدان المتقدمة النمو

٤٢ - إن بعض بلدان هذه الفئة ذات تقاليد طويلة العهد فيما يتعلق باستهلاك التبغ، وهي قد عرفت كل آثاره السلبية في الصحة على مدى عقود كثيرة. وفي هذه البلدان، كان من نتيجة ازدياد القلق العام من المشاكل المتأصلة، وهو قلق مدعوم بالأدلة الطبية والعلمية على نطاق تفشي وباء التبغ، أن نشأ ا*تجاه ملموس نحو سن التشريعات المناسبة والأوامر العامة الداعمة لها بشأن كثير من النواحي المرتبطة بمشكلة التبغ.

٤٣ - مثال ذلك أن حكومة استراليا بدأت حملة وطنية لمكافحة إساءة استعمال العقاقير شملت فرض حظر على التدخين في رحلات وخدمات نقل الركاب للخطوط الجوية الداخلية، وحظر على الإعلان عن السجائر في التلفزيون والإذاعة اللاسلكية، وحظر على التدخين في الحافلات العادية والكبيرة، وانتهاج سياسة إتاحة بيئة عمل خالية من التدخين، وأخيرا فرض حظر على الإعلان عن منتجات التبغ في وسائط الإعلام المطبوعة. وبالإضافة إلى ذلك، تتصدى الاستراتيجية الشاملة لمجالات عديدة مثل التسويق - بما في ذلك توصيف المنتجات، والإعلان عنها، وترويجها وتبنيها - والضرائب (وذلك بإحداث زيادات منتظمة في ضريبة المكس المفروضة من الكمنولث على منتجات التبغ إلى ٦٠ في المائة من سعر التجزئة)، ووضع استراتيجيات وطنية للتثقيف والإعلام، واتخاذ تدابير لمكافحة التدخين السلبي وإدخال خدمات لإنهاء التدخين. وقد درست استراليا أيضا التكاليف الاقتصادية الطويلة الأجل لإساءة استعمال المخدرات وحددت قيمتها بما يزيد عن ١٤ بليون دولار استرالي في السنة.

٤٤ - وبدأت كندا في تنفيذ برنامج عمل بالغ الشمول للسنوات ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، مع تحديد غايات وأهداف يراد تحقيقها. وأهم ما يرمي إليه البرنامج هو المنع - أي مساعدة غير المدخنين على البقاء بمعزل عن الدخان، والإنهاء (مساعدة المدخنين على الإقلاع عن التدخين)، وحماية غير المدخنين. والوسائل التي تستخدم من أجل الوصول إلى تلك الأهداف عديدة. أما الإجراءات المزمعة من أجل سن التشريعات فتتناول الأنظمة المتعلقة بالتحذيرات الصحية، وفرض الحظر على الإعلان عن المنتجات وعلى تبنيها، والحد من مراكز البيع، وتقييد التدخين في الأماكن العامة. وهناك إجراءات أخرى تتعلق بميدان التثقيف والبحوث العلمية. وهي تشمل فيما تشمل خططا وإجراءات ومبادرات تتعلق بالمعلومات، وتوفر الخدمات والبرامج لمكافحة التبغ، وتشجيع الدعوة إلى مكافحة التبغ، ودعم جهود المواطنين في سبيل الإقلال من استعمال التبغ، وتنسيق السياسات فيما بين القطاعات ضمانا للتنسيق بين الإدارات على كل المستويات الحكومية، وأخيرا تنمية البحوث والمعارف فيما يتعلق بكل جوانب منع وإنهاء استهلاك التبغ.

٤٥ - وتسعى حكومة هولندا إلى هدف خفض عدد المدخنين بنسبة ٥٠ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠ فضلا عن تقليص نطاق التدخين السلبي بشكل محسوس. وهي تستعين لهذا الغرض بثلاث أدوات من أدوات السياسة العامة: الاضطلاع بحملات الامتناع عن التدخين، والتنظيم الذاتي للإعلان عن التبغ، والضرائب، والتنظيم عن طريق "قانون التبغ"، وإصدار المراسيم. ويتطلب قانون التبغ الذي اعتمد في عام ١٩٨٨ ما يلي: (أ) وصف تركيب المنتجات التبغية على العلبة، بالإضافة إلى كتابة تحذير صحي عليها؛ (ب) وحظر الإعلان عن التبغ في الإذاعة اللاسلكية والتلفزيون؛ (ج) منع بيع/توفير المنتجات التبغية في معاهد الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والألعاب الرياضية، والأعمال الاجتماعية والثقافية، والتعليم؛ (د) منع استعمال المنتجات التبغية في المباني والمعاهد والمصالح والشركات العامة التي تديرها الدولة.

٤٦ - وتطبق صناعة التبغ منذ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ مدونة تنظيمية جديدة وأكثر صرامة فيما يتعلق بإعلانات التبغ. وقد شفع ذلك بتغيير في قانون التبغ، والعمل جار في إعداد مرسوم يقضي بالإقلال من الإعلان عن التبغ. وتعترف حكومة هولندا بأن هناك انفصاما في سياستها المتعلقة بالتبغ من حيث أن إنتاج هولندا وتصديرها للسجائر ازدادا زيادة كبيرة خلال الثمانينات، كما ارتفع مستوى الإنفاق على الإعلانات ارتفاعا بالغا في السنوات الأخيرة.

٤٧ - وأعدت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية خطة عمل مفصلة لتحقيق أهداف "صحة الأمة" فيما يتعلق بالتدخين. وتصف هذه الخطة الآثار الصحية لاستعمال التبغ على المدخنين وغير المدخنين كما تحدد أهدافا جد دقيقة لتحسين صحة الأمة. وعلى هذا يتوقع هذا البلد أن يتم بحلول عام ٢٠٠٠ خفض انتشار تدخين السجائر لدى الرجال والنساء البالغين من العمر ١٦ عاما فأكثر إلى ما لا يتجاوز ٢٠ في المائة، وخفض استهلاك السجائر بنسبة ٤٠ في المائة على الأقل، وخفض انتشار التدخين لدى الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٥ عاما بنسبة ٣٣ في المائة على الأقل.

٤٨ - وتستند الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف إلى اتخاذ إجراءات في خمسة مجالات رئيسية. ويتعلق المجال الأول بالسعر وبغيره من العوامل المؤثرة في مدى إمكانية الحصول على المنتجات التبغية. وقد التزمت الحكومة التزاما طويل الأجل برفع المستوى الحقيقي للرسوم المفروضة على التبغ بنسبة قدرها ٣ في المائة في المتوسط في السنة في الميزانيات المقبلة. أما المجال الثاني فيتعلق بزيادة الوعي بالمخاطر الصحية وتوفير الدعم للمدخنين الذين يريدون الإقلاع عن التدخين. والتثقيف بشأن التدخين هو أحد المتطلبات القانونية في المنهج الوطني المقرر للمدارس. وستستمر البرامج الوطنية القائمة بشأن التدخين لدى المراهقين والتدخين أثناء الحمل وسيتم توسيعها حيثما أمكن ذلك. ومن مجالات العمل الأخرى كفالة وجود مراقبة فعالة على الإعلان والترويج. وإعلانات السجائر محظورة في التلفزيون منذ عام ١٩٦٤ ثم امتد الحظر إلى جميع المنتجات التبغية في عام ١٩٦١. وفرضت الحكومة مراقبتها على أنشطة الإعلان والترويج الأخرى عن طريق اتفاقات اختيارية مع صناعة التبغ. ويشمل المجال الرابع أنشطة لحماية غير المدخنين من التدخين السلبي. فاعتمدت الحكومة تدابير تتعلق بالتدخين في الأماكن العامة، وأماكن

العمل، والإدارات الحكومية، والسلطات المحلية. والمجال الخامس والأخير هو تحسين التفهم العلمي لمخاطر التبغ والإقلال من الأضرار الناجمة عن المنتجات التبغية.

٤٩ - والسياسة المتعلقة بالتبغ أو الصحة في الولايات المتحدة يتولى تنفيذها المكتب المعني بالتدخين والصحة في إدارة الصحة والخدمات الإنسانية. وفيما يلي بعض الأنشطة الرئيسية لهذا المكتب:

(أ) إعداد وتوزيع التقرير السنوي لرئيس إدارة الصحة العامة (الجراح العام) عن التدخين والصحة وغيره من التقارير؛

(ب) تنسيق البرنامج الوطني لإعلام الجمهور وتثقيفه بشأن استعمال التبغ والصحة؛

(ج) الاضطلاع بحملات الخدمة العامة التي تستهدف الكبار والشباب؛

(د) تنسيق الجهود التثقيفية والبحثية المتعلقة بالتبغ؛

(هـ) التكفل بإقامة نظام مراقبة مناسب لاستعمال التبغ في البلد؛

(و) المحافظة على وجود قاعدة بيانات مؤلفة من حوالي ٠٠٠ ٤٠ مقالة عن التبغ والصحة ومجموعة من كل الدراسات الاستقصائية الرئيسية التي تبنتها الحكومة وتضمنت أسئلة عن استعمال التبغ؛

(ز) إقامة الاتصال مع ما يوجد على مستوى حكومات الولايات والحكومات المحلية من وكالات، وإدارات للصحة، ومنظمات مهنية، ومنظمات تطوعية للصحة من أمثال جمعية السرطان الأمريكية، والرابطة الأمريكية للصحة، والرابطة الأمريكية لأمراض الرئة.

٥٠ - وبالإضافة إلى ما لدى النرويج من أنظمة قائمة بشأن مكافحة التبغ (أي حظر الإعلان عن السجائر وفرض التحذير الصحي)، فإنها عمدت مؤخرا إلى اعتماد "خطة العمل لتحقيق خلو النرويج من التبغ ١٩٩٤-٢٠٠٠"، وهي خطة تتضمن أهدافا وإجراءات محددة بمواعيد نهائية، وترمي إلى اتخاذ إجراءات طويلة الأجل تمنح الأولوية لمنع استهلاك التبغ. وأول هدف لها هو منع المراهقين من بدء التدخين. والإجراءات المقصود بها إحداث تغييرات في مواقف الأطفال والمراهقين وسلوكهم توجه إلى الآباء والأمهات والشباب. وهي تشمل منع بيع التبغ للأطفال وكثيرا من المشاريع المتعلقة بالتثقيف. وثاني هدف للخطة هو التشجيع على إيجاد أمكنة عمل خالية من الدخان. وثالث هدف هو حماية غير المدخنين، الأمر الذي يمكن تحقيقه بزيادة عدد الأمكنة العامة التي يعلن خلوها من الدخان. وأخيرا، تتضمن الخطة اتخاذ إجراءات بشأن سعر المنتجات التبغية عن طريق الضرائب. وسيتم بحلول عام ١٩٩٦ حذف أسعار التبغ من الرقم القياسي الوطني لأسعار الاستهلاك. وبالإضافة إلى هذه الخطة، قامت وزارة التربية والتعليم

بمبادرات لمنع استهلاك التبغ، ولاسيما بين الشباب. ويجدر التنويه بصفة خاصة بـ "خطة العمل لتحقيق خلو المدارس من الدخان" التي بدأ تنفيذها في عام ١٩٩٣، وهي موجهة نحو التلاميذ والطلاب، فضلا عن التنويه بمشروع يسمى "إبقَ بمعزل عن الدخان" موجه نحو الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٦ سنة.

٥١ - وقد بدأت السويد برنامجها لمكافحة التبغ في خمسينات هذا القرن. وترد سياستها الحالية في قانون مكافحة التبغ لعام ١٩٩٣، وهو يمنع الإعلان عن المنتجات التبغية، بما في ذلك الإعلان في الصحف والمجلات، ويفرض كتابة التحذيرات والأنظمة على علب المنتجات التبغية، كما يتضمن أحكاما شتى عن التدخين في الأماكن العامة. وعلى هذا فقد حظر التدخين في المدارس فيما عدا بعض أماكن التدخين المخصصة للكبار فقط. وهو محظور أيضا في أمكنة الرعاية الصحية، وفي وسائل النقل العامة، وفي الأمكنة المستخدمة لأغراض الاجتماعات أو المناسبات العامة، وفي الأماكن العامة من أمثال دور السينما والمسارح، والمحلات التجارية. وتوخيا لتحسين ظروف العمل، يتوجب على أرباب العمل حماية العاملين من التعرض لدخان التبغ برغم إرادتهم.

٢ - البلدان النامية

٥٢ - تتضمن هذه الفئة عددا كبيرا من البلدان النامية في أفريقيا والجزء الأكبر من آسيا وأمريكا اللاتينية، وهي بلدان يقل انتشار استعمال التبغ فيها نسبيا. غير أن تقديرات منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي تدل على أن هذه الفئة من البلدان بالذات هي الفئة التي ستكون المخاطر المرتبطة باستهلاك التبغ فيها على أشدها في المستقبل. من ذلك أن هذه التقديرات تبين أنه في حين أن استهلاك التبغ تسبب في عام ١٩٩٣ في ٣ ملايين وفاة، منها مليونان من الوفيات في البلدان المتقدمة النمو، فإن الرقم المتوقع لعام ٢٠٢٥ هو ١٠ ملايين وفاة في السنة، ستكون ٧ ملايين منها في البلدان النامية. والمتوقع أن يتسارع هذا الاتجاه في المستقبل المنظور إذا وضع في الاعتبار المعدل الحالي لازدياد استهلاك التبغ البالغ ٢ في المائة في السنة.

٥٣ - والحالة في أفريقيا تمثل المشاكل التي تواجهها البلدان النامية ككل. ذلك أنه يستدل من البحوث التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة أن المعدل المقدر لزيادة الاستهلاك في العالم النامي بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ كان ٣,٤ في المائة، في حين أنه كان ٢,٤ في المائة في أفريقيا. أما بالنسبة إلى الفترة ١٩٩٥ ٢٠٠٠، فقد قدر هذان المعدلان للنمو السنوي بما يبلغ ٢,٧ في المائة في العالم النامي و ٣,٢ في المائة في أفريقيا، مع معدل نمو سلبي قليلا في العالم المتقدم النمو. إلا أن الردود الواردة من الحكومات الأفريقية تسمح بشيء من التفاؤل. إذ أن ما يسببه التبغ من آثار مدمرة على الصحة أمر تدركه كل الإدراك البلدان الأكثر تقدما من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وعلى رأسها جنوب أفريقيا، وبوتسوانا، وموريشيوس. وقد أدى ذلك إلى فرض الحظر على الإعلان عن التبغ، والحظر على التدخين في الأماكن العامة والمؤسسات الصحية، والاضطلاع بحملات تثقيفية في المدارس ووسائط الإعلام لمكافحة استهلاك التبغ.

٥٤ - وقد اعتمدت المملكة الأردنية استراتيجية شاملة لمكافحة استهلاك التبغ تشمل منع التدخين في المباني العامة وحظر طبع أو عرض أو نشر أي إعلان لترويج أي نوع من أنواع التبغ أو توزيع أية مواد مطبوعة ترمي إلى تعريف الناس بهذه المنتجات. وعمد وزير الصحة إلى تحديد شكل وعبارات التوصيف الذي يثبت على علب السجائر.

٥٥ - وتشمل استراتيجية الأردن لمكافحة التدخين أيضا منع استيراد جميع أنواع السجائر الأجنبية والعمل تدريجيا على فرض الضرائب والرسوم على المنتجات المصنوعة محليا. وإيرادات الحكومة من صنع السجائر هي ذات طبيعة مؤقتة نظرا إلى أن الدولةتصرفها في شكل خدمات ومدفوعات صحية علاجية فيما يتعلق بالإجازات المرضية ووقت العمل المفقود نتيجة لآثار التدخين على الصحة العامة. هذا بالإضافة إلىأن الأردن تعهدت، من خلال صك تشريعي عربي وافق عليه مجلس وزراء الصحة العرب في عام ١٩٩٣، بالامتناع عن التوسع في زراعة وصنع وتجارة التبغ ومشتقاته.

٥٦ - واعتمدت سلطات عمان وقطر سياسات شاملة شديدة التشابه لمكافحة التدخين والحد من مخاطره، من بينها التدابير التالية: منع الإعلان عن السجائر والتبغ في الإذاعة اللاسلكية والتلفزيون، وإثبات تحذيرات صحية على علب السجائر، وخفض الحد الأعلى لمحتوى السجائر من النيكوتين والقطران، وزيادة الرسوم الجمركية إلى ٥٠ في المائة، وإنتاج الملصقات والكتيبات لحفز وعي الجمهور بمخاطر التدخين، وإدراج معلومات بشأن مخاطر التدخين في المناهج التعليمية، وتخصيص مقاعد للمدخنين في الخطوط الجوية الوطنية، ومنع التدخين في الرحلات الجوية القصيرة والداخلية، ومنع بيع السجائر على متن الطائرات الوطنية، ومنع التدخين في أماكن عامة معينة مثل المستشفيات والمدارس، وعقد ندوات محلية وإقليمية ودولية لمكافحة التدخين. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت عمان مركز التنسيق أن السلطات المختصة، ممثلة في وزارة الصحة، أنشأت لجنة وطنية لمكافحة التبغ. وكان من نتيجة جهود وأعمال هذه اللجنة أن عقد المؤتمر الثامن لمكافحة التبغ لدول مجلس التعاون الخليجي في مسقط في عام ١٩٩٤. وعلى اثر توصية من اللجنة، قرر المجلس حظر التدخين في المؤسسات العامة.

٣ - البلدان المصنعة حديثا والبلدان المارة في مرحلة انتقال اقتصادي

٥٧ - تدل الردود الواردة من البلدان المصنعة حديثا والبلدان المارة في مرحلة انتقال اقتصادي مثل الاتحاد الروسي، والأرجنتين، واسرائيل، واندونيسيا، وأوكرانيا، وبيلاروس، وتايلند، وجمهورية كوريا، وسلوفاكيا، وسنغافورة، وقبرص، وكازاخستان، وكرواتيا، والمكسيك، ومنغوليا على وجود قلق متزايد فيها بشأن المخاطر الصحية المرتبطة باستهلاك التبغ. وتذكر تلك الردود اعتماد تشريعات وأوامر إدارية في مجالات الإعلام، بما في ذلك توجيه اهتمام خاص للفئات المعرضة لدرجة عالية من الخطر مثل الشباب؛ والتدابير الضريبية لتثبيط استهلاك التبغ؛ وحظر الإعلانات في الصحف والإذاعة اللاسلكية والتلفزيون؛ وإصدار أنظمة بشأن عبارات وأشكال التوصيف الذي يثبت على علب السجائر؛ وإنتاج ملصقات وكتيبات

معلومات لحفز وعي الجمهور بمخاطر التدخين موجهة بصفة خاصة إلى المنظمات التعليمية والمنظمات المعنية بالرعاية الصحية.

٥٨ - مثال ذلك أن الحالة فيما يتعلق بالتدخين في بيلاروس أدت إلى إثارة أقصى درجة من القلق. فحمل ذلك على صوغ برامج وطنية تشمل الدولة وبرامج دولية للإقلال من استهلاك التبغ. وبالإضافة إلى الجهود الإدارية والتشريعية والصحية والتثقيفية لأخذ إدمان النيكوتين في الاعتبار، تشمل مجموعة التدابير المتخذة أشكال العلاج وأساليب الوقاية القائمة على الاستعانة بالإدوية. كما اتخذت وزارة الصحة تدابير مؤسسية، وهي تتابع أنشطة البحث والعلاج والوقاية لمكافحة التدخين.

٥٩ - وفي قبرص، تتخذ من سنين عديدة إجراءات للتخفيف من عادة التدخين من جانب الحكومة والمنظمات التطوعية على السواء. وتوجه الجهود الآن إلى توحيد كل هذه الأنشطة المخصوصة في خطة عمل وطنية. وتتضمن السياسات القائمة ما يلي: (أ) تشريعات لمكافحة التدخين، أي مراقبة الإعلانات، وإثبات تحذيرات صحية، ومنع البيع للقصر، ومنع استعمال أجهزة بيع السجائر، ومنع التدخين في كثير من الأماكن العامة، والحد من مقدار القطران والنيكوتين الموجود في السيجارة الواحدة؛ (ب) تزويد الجمهور بالمعلومات عن طريق وسائط الإعلام الشامل والمناسبات والملصقات؛ (ج) تثقيف فئات مستهدفة مختلفة، وعلى الأخص تلاميذ المدارس والحوامل؛ (د) جمع البيانات عن انتشار التدخين.

٦٠ - واتخذت حكومة اندونيسيا إجراءات وقامت بمبادرات في ميدان التبغ أو الصحة تتسق مع قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموضوع. وهي تتفق كل الاتفاق مع استخدام النهج المتعدد القطاعات على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي في معالجة هذه المسألة. كما أنها اضطلعت بحملة كبرى لإنهاء التدخين تقوم بتنسيقها إدارة الصحة، وتستهدف تلك الحملة السكان بوجه عام والشباب بوجه خاص وذلك لمنعهم من "اكتساب العادة". وتذاع المخاطر المرتبطة باستعمال التبغ على نطاق واسع، واضطلع بمحاولات موسعة لإنهاء التدخين في الأماكن العامة؛ والتدخين في المدارس ممنوع.

٦١ - وبالإضافة إلى إجراء دراسة استقصائية وطنية عن عادات التدخين بين الكبار الشباب، اتخذت اسرائيل عدة تدابير جديدة خلال عام ١٩٩٤. فاقترحت وزارة الصحة تعديل قانون تقييد التدخين في الأماكن العامة بإدخال قيود على التدخين في مكان العمل. وقد وافق البرلمان (الكنيسيت) على مشروع القانون ذي الصلة ودخل حيز النفاذ في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وزيدت ضريبة المكس على السجائر زيادة محسوسة. وفي عام ١٩٩٤، زيدت الضريبة على الأصناف المستوردة بنسبة ١٠ في المائة، مما أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة ٦,٥ في المائة. وقدم إلى البرلمان مشروع قانون شخصي يدعو إلى حظر الإعلان عن السجائر في جميع الصحف، ولكنه لم يحصل، للأسف، على موافقة لجنة الكنيسيت للشؤون الاقتصادية. وفي عام ١٩٩٣، أنشئ "محفل منع التدخين"، الذي يضم من بين من يضمهم ممثلين لوزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ولجنة الخدمة المدنية، والشرطة، والجيش، ورابطة السرطان الإسرائيلية، والجمعية الإسرائيلية لمنع التدخين. وخلال عام ١٩٩٤، قام هذا المحفل بتنسيق عدة أنشطة وحملات لمنع التدخين.

٦٢ - وبالإضافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه، بدأت إدارة التثقيف الصحي في وزارة الصحة برامج تجريبية لمنع التدخين في المستشفيات والمطاعم. ونفذ مشروع خاص بشأن "اليوم العالمي للامتناع عن تعاطي التبغ في عام ١٩٩٤". وأخيرا، أدمجت برامج منع التدخين في أنشطة الشبكة الإسرائيلية للمدن الصحية.

٦٣ - واعتمدت جمهورية كوريا سياسات خاصة في مجال مكافحة التدخين. وقضت على الأخص، بوجوب إثبات تحذيرات صحية على كل علب السجائر، كما حظرت أجهزة بيع السجائر في أماكن معينة. وتخضع الإعلانات عن السجائر والأنشطة الترويجية المتصلة بها لأنظمة صارمة، وهي لا تُجاز إلا في ظروف معينة. وقد فرضت الضريبة الخاصة باستهلاك السجائر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بوصفها ضريبة محلية لتعزيز تمويل الحكومات المحلية.

٦٤ - وقد بدأت حكومة سنغافورة تطبق تدابير لمكافحة التبغ في العقد الثامن من هذا القرن. ومن ذلك الوقت حتى الآن وضعت سنغافورة واحدا من أشمل البرامج الوطنية في العالم لمكافحة التدخين. ويتضمن البرنامج أحكاما بشأن القيود المفروضة على التدخين في العمل وفي الأماكن العامة، وتشريعات تحظر الإعلان عن السجائر في التلفزيون والإذاعة اللاسلكية والمواد المطبوعة، وزيادة الضريبة على السجائر المستوردة والمنتجة محليا، وقيودا على بيع السجائر التي تحتوي على أكثر من مقدار محدد من القطران والنيكوتين، وأنظمة تتعلق بإثبات تحذيرات صحية على علب المنتجات التبغية التي تباع في سنغافورة، ونشر وثائق للمساعدة على إنهاء التدخين، وبرامج للأطباء لأغراض تثقيف مرضاهم بشأن التدخين، ومنع بيع أية منتجات تبغية لمن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة في مكان عام، ومنع أجهزة بيع السجائر، ومنع المنتجات التبغية العديمة الدخان. ونجحت سنغافورة، بتكييف سياساتها على نحو يجعلها مماثلة لسياسات أكثر البلدان تقدما، في تحقيق معدل من أكثر معدلات التدخين انخفاضا في العالم. فقد انخفض معدل التدخين فيها من حوالي ٢٣ في المائة في عام ١٩٧٧ إلى حد أدنى بلغ ١٤ في المائة في عام ١٩٨٤، ولكنه عاد فارتفع بعد ذلك إلى ١٧ في المائة في عام ١٩٩١ ثم إلى ١٨ في المائة في عام ١٩٩٢.

٦٥ - واعتمدت حكومة منغوليا تشريعا بشأن مكافحة العواقب الضارة المترتبة على التدخين، دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وهذا القانون يحظر إنتاج التبغ داخل منغوليا إلا بموافقة الحكومة، وينظم محتوى السيجارة الواحدة من المواد الضارة مثل النيكوتين والقطران، ويمنع التدخين في كل أنواع وسائل النقل العامة وفي الأماكن العامة، ويمنع إيجاد ظروف مؤدية إلى إقدام الأحداث على التدخين ويحظر بيع السجائر لهم. ومنغوليا تتعاون بشكل ناشط مع منظمة الصحة العالمية في هذا المجال منذ عام ١٩٩١. غير أن السلطات المنغولية ذكرت أن أنشطة مكافحة التبغ لا تزال دون المستوى المنشود بسبب الافتقار إلى ما يلزم من الإخصائيين والموارد المالية.

٦٦ - وسنت حكومة سلوفاكيا عدة قوانين تشمل منع بيع المنتجات التبغية لمن تقل أعمارهم عن ١٦ سنة، وتقييد التدخين في المستشفيات والمدارس وأمكنة الأنشطة الثقافية والرياضية وغيرها من الأماكن

العامة، ووضع تحذيرات صحية على المنتجات التبغية، وفرض حظر على الإعلان عن التبغ. وتعمل حكومة سلوفاكيا على إعداد قانون جديد للضرائب المفروضة على التبغ سيقرر فرض ضرائب أعلى عليه، ويحظر بيع السجائر المفردة، ويقيد الأماكن التي يمكن بيع المنتجات التبغية فيها.

هاء - الردود الأخرى من الهيئات الحكومية

٦٧ - بالإضافة إلى ما أجراه مركز التنسيق من اتصالات مع الحكومات عن طريق بعثاتها الدائمة في جنيف، فإنه عمد في الفترة التي انقضت منذ شباط/فبراير ١٩٩٥ إلى الكتابة إلى ١٢١ وزيرا للصحة، و ١٧٧ وزيرا للتربية والتعليم، و ٣٠ لجنة من اللجان الوطنية لليونيسيف. وقد تلقى مركز التنسيق ولا يزال يتلقى عددا كبيرا من الردود، وهي توفر ثروة من المعلومات الجديدة تتطلب التوحيد والتحليل.

المعلومات الإضافية التي جمعت على المستوى الإقليمي

٦٨ - بالإضافة إلى ما أقامه مركز التنسيق من اتصالات مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المذكورة أعلاه، فإنه عمد إلى إقامة اتصالات مباشرة مع شبكات المعلومات القائمة العاملة في كل أنحاء العالم. وبوجه خاص، اتصل مركز التنسيق بالمكاتب الإقليمية الستة لمنظمة الصحة العالمية، أي المكاتب الخاصة بجنوب شرق آسيا، والبلدان الأمريكية، وغربي المحيط الهادئ، وشرقي البحر المتوسط، وأوروبا، وأفريقيا، طالبا إليها موافاته بالمعلومات عن أنشطتها الجارية والمزمعة في مجال التبغ أو الصحة، وكذلك بتعليقاتها على كيفية تعزيز ما يقدم من دعم إلى البلدان التي تحتاج إلى المساعدة في رسم خطط عملها الوطنية لمكافحة استهلاك التبغ. وفيما يلي مقتطفات من بعض الردود التي تلقاها مركز التنسيق.

استمر المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا في القيام بدور قوي في مجال الدعوة إلى مكافحة التبغ واتخاذ الإجراءات المشتركة بين القطاعات لخفض الطلب. وساعد هذا المكتب وزارة الصحة في الهند على إعداد مشروع تشريع شامل بشأن مكافحة التبغ قدم بعد ذلك إلى البرلمان لاعتماده. وهناك مبادرة مماثلة قيد الإعداد في منغوليا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جانبا لا بأس به من دور منظمة الصحة العالمية في منطقة جنوب شرق آسيا يقوم على التكفل بأمر التعاون داخل القطاعات، بما في ذلك تسخير تعاون شتى الاختصاصات الطبية لأغراض دعم أنشطة مكافحة التبغ، وبخاصة ما يُعنى منها بالسرطان والأمراض القلبية الوعائية.

وذكر المكتب الإقليمي لشرقي البحر المتوسط أن "اليوم العالمي للامتناع عن تعاطي التبغ" يحتفل به على نطاق واسع في المنطقة كل سنة. وبين أن عددا كبيرا من المنظمات الحكومية وغير الحكومية تشارك مشاركة فعالة في أنشطة التبغ أو الصحة. وخلال عام ١٩٩٤، دعم هذا المكتب تقنيا وماليا كثيرا من حلقات العمل والحلقات الدراسية الوطنية في الدول الأعضاء فيه، كما أن تلك الدول استمرت في إصدار المراسيم التي تحظر التدخين في الأماكن العامة والمكاتب الحكومية، في حين أن عدة خطوط جوية وطنية في المنطقة حظرت التدخين في رحلاتها الجوية

الداخلية. وعقد في الاسكندرية في أيار/مايو ١٩٩٢ اجتماع استشاري لإعداد مبادئ توجيهية بشأن السياسة المتعلقة بالتبغ أو الصحة، وقد وضع هذا الاجتماع مبادئ توجيهية بشأن سياسة وبرنامج شاملين لبلدان واقعة في المنطقة، كما وافق على خطة استراتيجية للتبغ أو الصحة ورسم خطة عمل. وسنت في مصر، والكويت، وعمان، والبحرين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة قوانين للحد من النواتج القطرانية والنيكوتينية. كما أن السجائر التي تحتوي على أكثر من ١٢ مليغراما من القطران و ٠,٨ مليغرام من النيكوتين حظرت في دول الخليج. وسيستمر المكتب الإقليمي في إعداد ونشر مواد للتثقيف الصحي بشأن مخاطر التدخين والحاجة إلى مكافحته، وفي دعم الدول الأعضاء تقنيا وماليا في إجراء البحوث عن أثر إنتاج التبغ في اقتصاد البلدان المنتجة للتبغ فضلا عن أثر استهلاك التبغ على الصحة. وهو سيستمر في مساعدة ودعم الدول الأعضاء في وضع خطط عمل وطنية في مجالات التعاون فيمابين القطاعات بشأن التبغ أو الصحة. والمكتب على استعداد لتزويد مركز التنسيق التابع للأمم المتحدة بمعلومات عن جميع البرامج والأنشطة والتشريعات في الدول الأعضاء في شرقي البحر المتوسط.

٦٩ - وقدم المكتب الإقليمي لأفريقيا معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها المكتب في أفريقيا خلال فترة ١٩٩٠-١٩٩٤. ومن بين ما تشتمل عليه تلك الأنشطة تعيين مراكز تنسيق في جميع الدول الأعضاء تعنى بإدارة برامج تلك الدول لمكافحة التبغ، وبالاحتفال بـ "اليوم العالمي للامتناع عن تعاطي التبغ"، وعقد "مؤتمر عموم أفريقيا لمكافحة التبغ" في ٤٤ دولة عضوا في عام ١٩٩٣ بغية جمع بيانات عن حالة التبغ (الانتاج، والصنع والتجارة، والاستهلاك وإساءة الاستعمال، ومعدلات الوفيات والإصابة بالأمراض، والسياسات الضريبية).

٧٠ - وأخيرا، اتصل مركز التنسيق بمنسقي الاتحاد الدولي لمكافحة السرطان الإقليميين الثمانية المختصين بالمناطق الفرعية التالية: أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والشرق الأوسط، وأمريكا الشمالية ومنطقة البحرالكاريبي، وأمريكا اللاتينية، وآسيا/جنوب غرب المحيط الهادئ، وآسيا/شمال المحيط الهادئ واليابان، ومنطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (جنوب آسيا)، وأوروبا. وقد حقق مركز التنسيق عن طريق هؤلاء المنسقين إمكانية التعامل المباشر مع الشبكة الواسعة من المنظمات ومن الجماعات التنسيقية الوطنية الأعضاء في الاتحاد الدولي لمكافحة السرطان بشأن جميع الشؤون المتصلة بمشكلة التبغ.

ثالثا - حالة التنفيذ والاستنتاجات

٧١ - خلال الفترة المستعرضة، زاد مركز التنسيق زيادة محسوسة من اتصالاته بالحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، الأمر الذي ساعد على زيادة الوعي بالدور التنسيقي العالمي لمركز التنسيق التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بالتبغ أو الصحة، وبالأهداف والأنشطة المنشودة بقراري

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٩/١٩٩٣ و ٤٧/١٩٩٤. وفي وقت تقديم هذا التقرير، كانت المهمة قد أنجزت: ذلك أن كل حكومة ومنظمة هي الآن على علم بأهداف ومقاصد مبادرة المجلس هذه.

٧٢ - يضاف إلى ذلك أن هذه النتيجة تحققت برغم التقييدات المالية الشديدة من حيث أن الأونكتاد هي وحدها حتى الآن التي أسهمت بموارد في تنفيذ قراري المجلس. وعلى هذا، وتمشيا مع أحكام الفقرة ٢ من قرار المجلس ٤٧/١٩٩٤ التي تطلب إلى الأمين العام التماس التبرعات التقنية والمالية، فقد عقدت في مقر الأمم المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٥، برعاية إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، مشاورة شاركت فيها عدة حكومات مانحة للنظر في اقتراح خاص بمشروع قدمه مركز التنسيق. وقد وزع هذا الاقتراح الخاص بمشروع على الحكومات المانحة المحتملة وعلى منظمات التعاون التقني الأخرى، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن بين المبادرات الأخرى في هذا الخصوص القيام أيضا بتقديم المشروع المذكور للنظر فيه من قبل مشاورة المانحين المقرر عقدها في بيلاجيو (ايطاليا) في حزيران/يونيه ١٩٩٥ برعاية منظمة الصحة الكندية، والمركز الدولي للبحوث الإنمائية في كندا، ومؤسسة روكفلر.

٧٣ - وبقدر ما يتعلق الأمر بالتنفيذ، تم اتخاذ ما يلزم بشأن جميع أحكام قرار المجلس ٧٩/١٩٩٣. وعلى هذا فقد أنشئ مركز التنسيق في نهاية عام ١٩٩٣ امتثالا للفقرة ٤ من القرار، كما أن جميع الأنشطة المتوخاة في إطار الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من المنطوق أكملت بنجاح أو بدئ بتنفيذها.

٧٤ - وعملا بالفقرتين ٥ و ٨ من قرار المجلس ٧٩/١٩٩٣، أقام مركز التنسيق اتصالات وثيقة مع منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات بهدف تنسيق الدعم، بحسب مقتضى الحال، فيما بين الدول الأعضاء المهتمة بإعداد وتنفيذ سياسات وطنية لمكافحة التبغ. ومما هو جدير بالتنويه في هذا الخصوص المساهمة الطويلة العهد التي تقدمها منظمة الصحة العالمية، والجمعية الأمريكية لمكافحة السرطان وغيرها من المنظمات غير الحكومية من أمثال الاتحاد الدولي لمكافحة السرطان، والاتحاد الدولي لمكافحة التدرن وأمراض الرئة، والجمعية والاتحاد الدوليان لطب القلب، والاتحاد الدولي لتعزيز الصحة والتثقيف الصحي، والمنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين، والاتحاد العالمي لرابطات الصحة العامة، ولجنة أمريكا اللاتينية التنسيقية المعنية بمكافحة التدخين، والمشاورة الآسيوية المعنية بمكافحة التبغ، ولجنة افريقيا لمكافحة التبغ ومنظمات عديدة أخرى.

٧٥ - وفيما يتعلق بمسألة تقديم المساعدة إلى البلدان في إعداد خطط عملها الوطنية بشأن مكافحة التبغ، دلت الردود الواردة على أن الحكومات والمنظمات غير الحكومية في بعض البلدان المتقدمة النمو تعمل من عدة سنوات على تعزيز مفهوم وضع خطط خمسية لمكافحة التبغ؛ وهذه الخطط تحدد الأهداف والإجراءات المنشودة من أجل خفض استهلاك التبغ بوجه عام والحيلولة دون إقدام الأحداث وغيرهم من الفئات المعرضة لدرجة عالية من الخطر على ممارسة التدخين أو تناول التبغ بطرق أخرى.

٧٦ - وقد اعتمدت بعض البلدان المتقدمة النمو خطط عمل خمسية لمكافحة التبغ أو هي قائمة بصوغ مثل تلك الخطط، وعلى رأسها ما اعتمدته كندا والنرويج والمملكة المتحدة من خطط عمل خمسية تمتد لغاية عام ٢٠٠٠. وبالمثل، تقوم منظمة الصحة العالمية حاليا بإعداد خطة عملها الخمسية لمكافحة التبغ للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، وستواصل هذه الخطة الأعمال التي بدأت بالخطة الأولى لتلك الوكالة للفترة ١٩٨٨-١٩٩٥.

٧٧ - يضاف إلى ذلك أن مركز التنسيق اتصل بهيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة وكذلك بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي أعلنت استعدادها لتزويد البلدان، لدى الطلب، بالمساعدة من أجل إعداد خطط عمل وطنية لمكافحة التبغ، وذلك رهنا بتوفر موارد خارجة عن الميزانية، وهي موارد لم يتم الحصول عليها حتى الآن. ولهذا فإن مركز التنسيق يأمل، ريثما تتوفر الموارد اللازمة، في الاستفادة من خبرة بعض البلدان المختارة من البلدان المتقدمة النمو، ومنظمة الصحة العالمية، واليونسكو، واليونيسيف، واليونيدو، ومنظمة الأغذية والزراعة، والأونكتاد وبعض المنظمات الأخرى من أجل تنسيق ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان النامية والبلدان المارة في مرحلة انتقال اقتصادي من مساعدة في مجال إعداد وتنفيذ خطط العمل لمكافحة التبغ.

٧٨ - وفيما يتعلق بالفقرتين ٦ و ٧ من القرار ١٩٩٣/٧٩، أعربت بعض البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال اقتصادي عن رغبتها في تلقي دعم تقني لمكافحة إزالة الأحراج وإساءة استعمال التربة والموارد المائية وكذلك لأغراض إتاحة إمكانيات التنويع وإيجاد بدائل اقتصادية أخرى عن زراعة التبغ. وستتطلب هذه المهمة، بحكم طبيعتها، مقدارا ضخما من الموارد فضلا عن اتخاذ إجراءات على المستويين الوطني والإقليمي. وقد أبدت ثلاث هيئات من هيئات الأمم المتحدة - هي منظمة الأغذية والزراعة والأونكتاد واليونيدو - استعدادها للاضطلاع بما يتمشى مع هذه المتطلبات من أعمال البحث والدعم التقني، غير أن الافتقار إلى الموارد المالية المتاحة يقيد تلك الإمكانيات.

٧٩ - ومن بين ما أحالته الحكومات والمنظمات غير الحكومية من الاقتراحات الكثيرة المتصلة بأعمال مقبلة، يجدر إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

(أ) ستتطلب المساعدة المقدمة في مجال إعداد خطط عمل وطنية بشأن التبغ أو الصحة دعما إضافيا من أجل التنفيذ، ولاسيما فيما يتعلق بالمكافحة والإعمال. وتتضمن هذه الخطط تثقيف الجمهور بوجه عام والفئات المعرضة لدرجة عالية من الخطر من أمثال الأطفال والحوامل والأمهات بوجه خاص، وتدريب موظفي الرعاية الصحية وموظفي المدارس فيما يتعلق بمخاطر استهلاك التبغ؛

(ب) تشكل مسألة جمع المعلومات وتبادلها ونشرها، وهي تقع في الصميم من وظائف مركز التنسيق، أحد الشواغل الرئيسية لكل من ينادي بمكافحة التبغ. وعلى هذا فإن مركز التنسيق وإن يكن قد تمكن من إرساء أساس سليم للتعاون بين جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية، فإن تعقد أمر

الاستمرار على نحو فعال في التوسع في هذه الخدمة سيتطلب استثمارا رئيسيا في الموارد البشرية والتقنية، الأمر الذي يقتضي، من بين ما يقتضيه، استخدام نظام لمعالجة المعلومات يتسم بفعالية الكلفة. وهذه الفكرة هي التي يضعها مركز التنسيق في اعتباره إذ يقوم حاليا بإعداد خدمة حاسوبية متبادلة الفعل بشأن مكافحة التبغ وذلك عن طريق مقدم خدمات المركز الحاسوبي للأمم المتحدة في جنيف المسؤول عن إتاحة خدمات شبكة "الإنترنيت" (INTERNET) لمنظومة الأمم المتحدة؛

(ج) والمنتظر أن يقدم مركز التنسيق دعمه فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي العاشر المعني بالتبغ والصحة (بيجين، ١٩٩٧)؛

(د) وهناك اقتراح آخر تكرر تقديمه يدعو إلى قيام الأونكتاد بإعداد دراسة عن دور شركات التبغ عبر الوطنية في اقتصاد التبغ العالمي وأثر تلك الشركات في الاتجاهات الحالية للطلب على المنتجات التبغية في مختلف أنحاء العالم.

المرفق الأول

قائمة بالمنظمات والهيئات التي تم الاتصال بها

هيئات وبرامج الأمم المتحدة

إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية
إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات
مكتب الأمم المتحدة في جنيف
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
صندوق الأمم المتحدة للسكان
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية
جامعة الأمم المتحدة

* * *

مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومجموعة "غات"

الوكالات المتخصصة/الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة "غات"

برنامج الأغذية العالمي
مكتب العمل الدولي
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الطيران المدني الدولي

منظمة الصحة العالمية

البنك الدولي

صندوق النقد الدولي

الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المنظمة البحرية الدولية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

الاتحاد البريدي العالمي

* * *

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات")

المرفق الثاني

استراتيجية دولية لمكافحة التبغ
(اعتمدت في المؤتمر العالمي التاسع المعني بالتبغ والصحة)

بالنظر إلى أن التدابير الرامية إلى معالجة مشكلة التبغ ينبغي أن تكون شاملة وطويلة الأجل، فإن الإجراءات الفردية التالية يجب أن تشكل الأساس الذي تقوم عليه هذه الاستراتيجية:

١ - تشريع لحظر كل إعلان عن المنتجات التبغية وترويج لها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٢ - تشريع لحماية الشباب من ترويج التبغ وبيعه.

٣ - سياسات لتثبيط البدء في استعمال التبغ ومواصلة استعماله تشمل ما يلي:

(أ) التثقيف والإعلام الصحيان المكثفان الموجهان إلى الشباب والكبار؛

(ب) توفر الدعم على نطاق واسع لمستعملي التبغ الراغبين في التوقف عن استعماله؛

٤ - سياسات اقتصادية لتثبيط إنتاج واستعمال جميع المنتجات التبغية تشمل ما يلي:

(أ) إحداث زيادات تدريجية محسوسة في الضرائب بما يتجاوز مستوى التضخم (ونمو الدخل المتاح للصرف) وتخصيص نسبة محددة من تلك الضرائب لأغراض مكافحة التبغ؛

(ب) إجراءات لتثبيط إنتاج التبغ وتسويقه عن طريق إلغاء جميع أشكال الإعانة والحماية لزارعي التبغ وصوغ سياسات اقتصادية وزراعية ودولية وتجارية بديلة؛

(ج) حذف التبغ من الرقم القياسي الوطني لتكاليف المعيشة؛

(د) تدابير لمكافحة تهريب المنتجات التبغية.

٥ - تحذيرات صحية فعالة وفرض أنظمة على تعبئة المنتجات التبغية وعلى ما لا يزال جائزا من المواد الترويجية.

٦ - سياسة لفرض أنظمة على محتوى المنتجات التبغية من القطران والنيكوتين.

٧ - سياسات عامة قائمة على "الخلو من الدخان"، وذلك لحماية صحة الناس وحقوقهم في جميع البيئات المشتركة.

٨ - سياسات لوقف المبادرات التسويقية المقبلة لصناعة التبغ عبر الوطنية.

٩ - رصد وطني فعال لتفشي وباء التبغ وتنفيذ تدابير مكافحة التبغ هذه.

- - - - -